

الرئيس مرسي يعلن حالة الطوارئ ويدعو للحوار ويؤكد اجراءات أشد من ذلك إذا دعت الضرورة



الأحد 27 يناير 2013 12:01 م

كتب - علي بكري

قرر الرئيس محمد مرسي، إعلان حالة الطوارئ وحظر التجوال لمدة شهر في محافظات السويس وبورسعيد والإسماعيلية، مؤكداً أنه إذا رأى الوطن وأبنائه أو المؤسسات العامة والخاصة في خطر وتعرض للتهديد فسيضطر لأكثر من ذلك".

وقال في لهجة تصعيدية خلال خطابه الذي ألقاه مساء اليوم الأحد بشأن الأحداث الجارية : "سأضطر لفعل أكثر من ذلك من أجل مصلحة مصر وهذا واجبي ولن أخل به أبداً".

وجدد الرئيس دعوته للقوى الوطنية للحوار، وقال في خطابه : "إن الحوار بين أبناء الشعب المصري لا بديل عنه، وكما فعلت قبل ذلك ودعوت إليه واستمر كثيراً، فهو السبيل الوحيد للعبور إلى مصر الجديدة الحرة التي ننشدها" وقد قررت دعوة قادة ورموز القوى لسياسية للحوار غدا حول الموقف الراهن وتحديد محاور الحوار وسيصدر بيان رئاسي تفصيلي الليلة في هذا الشأن".

وتابع الرئيس مرسي خطابه قائلاً : عاشت مصر في الأيام الماضية أوقاتاً حرجة سالت فيها دمانا مصرية غالية وتعرضت منشآت الدولة لمحاولات تخريب أئمة تسترت وراء التظاهرات النبيلة التي خرج فيها بعض أبناء مصر معبرين عن رأيهم بسلمية في الذكرى الثانية للثورة المجيدة

وأوضح الرئيس: لكن للأسف وجدنا انحرافاً عن سلمية الثورة، وسقوط لشهداء وجرحى، بأيدي أئمة تسيء للوطن وتعتدي على أمن المواطنين وتروعهم، فعزائي لكل المصريين في المصاب الحزين في الأرواح التي أزهقت من المدنيين والشرطة، وأدعوا الله للمصابين بالمعافاة والشفاء، وأخص بالتعازي، أهالي بورسعيد الباسلة والسويس الصامدة، الذين قادوا كفاح المصريين في أيام صعبة وسنين سابقة، وكسرت على صخرة صمودهم اعتداءات غاشمة، هم من علموا الأجيال دروب من التضحية والوفاء

وأكد الرئيس: أن أحكام القضاء واجبة الإحترام منا جميعاً، وهي ليست موجهة ضد فئة بعينها، وليست منازاة لأي فئة، ويجب أن تكون هناك تفرقة واضحة بين التعبير السلمي عن الرأي والعنف والاعتداء الآثم على ممتلكات الشعب المصري العظيم، وإن حماية حقوق الشعب المصري واجب أصيل من واجباتي

وقال الرئيس إن : حق المواطن في الحرية لا ينفصل عن الأمن والأمان ، وإن حقوق الإنسان منظومة شاملة توازن بين الأمن والحرية، ولكن ما شهدناه من أعمال عنف واعتداء وترويع للمواطنين وقطع الطرق وإيقاف حركة المواصلات العامة واستخدام السلاح، ممارسات غريبة على الشعب المصري، ولاتمت للثورة السلمية العظيمة بصلة ، ولاتصنف إلا باعتبارها خروجاً على القانون، بل هي الثورة المضادة بوجهها القبيح، وإن الشعب المصري يرفض تلك الأفعال ويرفض المدافعين عنها أو يسكتون عن إدانتها، فالشرفاء يرفضون ويدينون تلك التصرفات، وإن حماية الوطن مسئولية الجميع، وسنواجه أي تهديد لأمنه بقوة وحسم في ظل دولة القانون، فهي السياق الذي نعيش فيه ويحكمنا جميعاً

واستطرد مرسي قائلاً : أتوجه لرجال الشرطة بالشكر على الجهود التي يبذلونها في الدفاع عن المواطنين ومؤسسات الدولة، كما أحيي رجال القوات المسلحة على التنفيذ الفوري لتكليفاتي لهم بحفظ أمن الوطن وتأمين منشآته، وأتابع الإجراءات القانونية التي تجري لتقديم المجرمين للعدالة في أقرب وقت، أتابع ذلك ساعة بساعة، وأصدرت تعليماتي للداخلية بالتعامل بالحزم بكل حزم وقوة ضد من يعتدي على المواطنين ويروعون الناس ومن يستخدمون السلاح ومن يقطعون الطرق ويقذفون الحجارة على الأمنيين

وقال الرئيس في ختام خطابه: لا رجعة عن الحرية والديمقراطية وحقوق المواطنة والقانون والعدالة الاجتماعية التي أسست لها الثورة وكلية ثقة أن المستقبل سيحمل لعصر والمصريين كل تقدم وازدهار يستحقه هذا الوطن. وإن شاء الله نحن جميعاً ماضون في طريق التقدم والازدهار. حفظ الله مصر وحماها من كل سوء .